

أولويات مؤتمر الأطراف التنفيذي

د. محمود محيي الدين

رائد المناخ للرئاسة المصرية
(COP27)

المبعوث الخاص للأمم
المتحدة المعني بتمويل
أجندة 2030 للتنمية
المستدامة منذ فبراير
2020.



”

ينبغي أن تهدف الرؤية الشاملة إلى
حماية حياة المواطن ليس فقط من
تهديدات أزمات المناخ، ولكن أيضًا من
أعداء البشرية القدامى: الجوع والفقر.

تستضيف مصر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) خلال شهر نوفمبر 2022، وتُعد الاستضافة الإفريقية لمؤتمر الأطراف فرصة لإعادة التفكير في أولويات العمل المناخي، والتعبير عن مطالب دول العالم النامي، والأمر الأكثر أهمية هو تحويل التعهدات المناخية إلى تنفيذ فعلي على أرض الواقع.

هذا وترسم التقارير السنوية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) صورة شديدة الوضوح لتأثيرات التغير المناخي على كوكب الأرض وحياة الأجيال الحالية والقادمة. لكنهم يلفتون انتباهنا أيضًا إلى الظلم الكبير الذي يميز أزمة المناخ؛ حيث تُظهر الإحصاءات التاريخية والمعاصرة كيف أن التغير المناخي هو، في المقام الأول، ناجم عن عوامل خارجية نشأت في الدول المتقدمة ويدفع ثمنها مواطنو الكوكب جميعًا: الفقراء والأغنياء. ويظهر ذلك بوضوح من خلال أرقام انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمختلف دول ومناطق العالم. فعلى سبيل المثال: تُعد قارة إفريقيا مصدرًا لـ 3% فقط من إجمالي انبعاثات العالم، بينما ينبعث من الولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ عدد سكانها ربع سكان إفريقيا تقريبًا، 12.5% من إجمالي العالمي للانبعاثات.

وفي هذا الصدد، فإن إيجاد حل عادل ومستدام لأزمة التغير المناخي يتطلب التنفيذ الفوري لإجراءات التخفيف والتكيف، مع الحرص على العدالة المناخية؛ فليس من السهل تحقيق التوازن بين هذين الجانبين.

وفيما يلي أدرج خمس أولويات للعمل المناخي، والتي تهدف بشكل جماعي إلى مثل هذا التوازن الحاسم.



الأولوية الأولى هي اعتماد نهج شامل للتغير المناخي، وهذا يعني الامتناع عن النهج الاختزالي، الذي يقلل من العمل المناخي إلى الحد الأدنى، والتخفيف من إزالة الكربون. وفي حين أن هذه هي العناصر الرئيسية للحل، إلا أنه لا ينبغي نسيان المهمة الكبرى؛ فالتمويل والتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار هي على الأقل بأهمية التخفيف نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جدول الأعمال الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة من منظور الدول النامية هو أمر وجودي ومهم مثل العمل المناخي نفسه. وليس من الواقعي الدعوة إلى العمل المناخي دون النظر في السياق الكامل لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومعالجة مشكلات الفقر والجوع، والبطالة، وتمكين المرأة.

إن مسؤولية الدول المتقدمة في قيادة الأعمال المتعلقة بالعمل المناخي والتكنولوجيا الخضراء أمر لا جدال فيه؛ حيث يرى "مايكل سبنس" (Michael Spence)، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، أن الدول المتقدمة يجب أن تقود مسار العمل المناخي باستخدام التكنولوجيا والاستراتيجية العالمية لتقليل كثافة الكربون في اقتصاداتها. وهذا من شأنه أن يمهّد الطريق للاقتصادات النامية لاتباع مسار مستدام لأنها تنتقل إلى مستويات أعلى في الدخل. وفي هذا السياق، أزعّم بدوري أن **الأولوية الثانية** يجب أن تكون للتحويل من المزيد من التعهدات والوعود إلى التنفيذ الفعلي والاستثمارات المناخية.

قبل ثلاثة عشر عامًا، في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن (COP15)، وعدت الدول الغنية بتوجيه 100 مليار دولار أمريكي سنويًا إلى الدول الأقل ثراءً بحلول عام 2020 لمساعدتها على التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة. ومع ذلك، فحشد التمويل اتسم بالتقدم بوتيرة بطيئة منذ اتفاقية باريس في عام 2015؛ حيث كانت الأرقام الإجمالية أقل بكثير من المبلغ الذي تم الالتزام به، والذي يُعد في حد ذاته منخفضًا جدًا مقارنة باحتياجات التمويل الفعلية للدول النامية أو إذا تم قياسه كنسبة مئوية من الناتج العالمي (0.12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

إن الدول المتقدمة تعترف بمثل هذا النقص في الوفاء؛ الأمر الذي يقوّض الثقة بين الدول الغنية والفقيرة. ولكي تكون قمة المناخ (COP27) بمثابة "مؤتمر الأطراف للتنفيذ" بالفعل، يجب اتخاذ إجراءات فعلية بحيث يتم تعبئة التمويل، وتوقع الأفكار الواعدة، وتكرار المبادرات الحالية وتوسيع نطاقها.

الأولوية الثالثة للعمل المناخي هي الأقلمة، فالعمل المناخي يزدهر من خلال التعاون والتنسيق والتفاهم المتبادل؛ إذ يضمن العمل المشترك الإقليمي أن تكون إجراءات سياسة المناخ مجدية تقنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. كما أنه شرط ضروري للانتقال العادل الذي تشتد الحاجة إليه، والذي يتحقق من خلال النظر بشكل مناسب في التحديات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والمواصفات الجيوسياسية. نتيجة لذلك، فإن إضفاء الطابع الإقليمي على العمل المناخي هو آلية فعّالة لتبادل التجارب والخبرات، وتطوير الأهداف المُصمَّمة إقليمياً وتجنُّب التفاوتات والتوترات.

بدورها تأخذنا الأقلمة إلى الحديث على مستوى الدولة، وهي **الأولوية الرابعة**؛ فالنظر في عدم التجانس بين البلدان، وداخلها أيضًا، أمر حاسم لتحقيق انتقال عادل؛ فالخصائص الديموغرافية المحلية، مثل: الدخل والتعليم والصحة، وكذلك الخصائص البيئية، هي المحددات الرئيسية لمسارات العمل المناخي المناسبة؛ ما يدعو إلى دور أكبر للاعبين المحليين، والقطاع الخاص (مثل الشركات والمجتمعات) أو العام (مثل المدن والمحافظات) في أجندة المناخ، والتي تمثل محورًا رئيسًا لعملي هذا العام مع "شراكة مراكش".

الأولوية الخامسة هي التمويل، والتي بدونها لن يكون أي مما سبق ممكنًا؛ فحاليًا، الدين هو الأداة الرئيسة المستخدمة لتمويل المناخ في البلدان النامية، وهذا ليس مستدامًا ولا عادلاً. إننا بحاجة إلى رؤية المزيد من الاستثمارات والتمويل بشروط مُيسرة، خاصة للاقتصادات النامية التي وصلت، بل تجاوزت، حدود ديونها. فوفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن 60% من البلدان منخفضة الدخل معرضة الآن لخطر كبير من ضائقة الديون، أو تعاني بالفعل من ضائقة الديون. وهذا يتطلب تعزيز القدرة على الصمود في البلدان الأكثر ضعفًا في العالم دون زيادة ديونها؛ الأمر الذي يدعو إلى الابتكار في أدوات التمويل، ومزج التمويل المناخي وإنشاء أسواق الكربون الدولية.

وختامًا، لا ينبغي أن تتعارض المعركة ضد التغير المناخي مع الاحتياجات التنموية للبلدان النامية، فالواقع أن أحدث تقرير لـ"الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" يُشير إلى أن التمويل المناخي يجب أن يكون إضافيًا، وليس على حساب أهداف التنمية المستدامة. هذا وينبغي أن تهدف الرؤية الشاملة إلى حماية حياة المواطن ليس فقط من تهديدات أزمات المناخ، ولكن أيضًا من أعداء البشرية القادمة: الجوع والفقر.

